العرب
الثلاثاء 2021/11/02
السنة 44 العدد 12228

ترقب تركي لضوء أخضر أميركي في شمال سوريا

أنقرة ترسل تعزيزات عسكرية كبيرة إلى ريف الحسكة

تعكس تصريحات الرئيس التركي رجب طيب أردوغان الاثنين بأن الدعم الأميركي للأكراد شمال سوريا لن يستمر ملامح صفقة بين أنقرة واشنطن، في ظل ما يتداول على نطاق واسع بأن الولايات المتحدة قد تخلت فعليا عن حلفائها الأكراد في المنطقة. و رغم نفي المسؤولين الأميركيين تبدو الوقائع على الأرض مغايرة تماما.

الحسكة (سوريا)- مع تقاطع الأنباء حول وجود نية تركية لشن هجوم عسكري في شمال سوريا، كشفت وسائل إعلام روسية عن تحضيرات يقوم بها الجيش التركي للبدء بعمليتين عسكريتين متزامنتين في سوريا قد تنطلقان في أيّ لحظة.

وأدخل الجيش التركي الاثنين رتلا جديدا مؤلفا من عربات عسكرية وشاحنات نقل ثقيلة تحمل كميات كبيرة من الأسلحة والعتاد اللوجستي إلى العديد من المناطق لتعزيز قواعده في منطقة رأس العين بريف الحسكة.

رجب طيب أردوغان
الدعم الأميركي للأكراد لن يستمر على هذا النحو

وذكرت مصادر محلية من المنطقة أن رتلا عسكريا يضم العشرات من الشاحنات والعربات القتالية وناقلات الجند قادما من الأراضي التركية دخل في ساعات متأخرة من ليل الأحد إلى مدينة رأس العين ومحيطها بالريف الشمالي الغربي لمدينة الحسكة.

وأضافت المصادر أن الرتل ضم أسلحة نوعية من بينها مدفعية ثقيلة ومضادات دروع وكميات كبيرة من الذخائر المتنوعة، إضافة إلى ناقلات الجند المتطورة التي تدخل في تسليح حلف شمال الأطلسي (الناتو)، تم توزيعها وتفريغها في العديد من المناطق في مدينة رأس العين وريفها الشمالي حيث تنتشر القواعد التركية ومواقع التنظيمات المسلحة التابعة لها. ويأتي التحشيد التركي بعد سويعات من لقاء الرئيس التركي رجب طيب أردوغان بنظيره الأميركي جو بايدن على هامش قمة العشرين في إيطاليا الأحد، أين ناقشا الأوضاع في سوريا، فيما أكد متابعون أن تركيا ربما تلقت ضوءا أخضر أميركيا بإرسال معدات عسكرية إلى شمال سوريا دون الدخول في مواجهة مباشرة مع قوات سوريا الديمقراطية (قسد) في الوقت الراهن.

وأكد أردوغان في مؤتمر صحافي الاثنين عقب لقاء بايدن صحة هذه الترجيحات عندما قال بأن "الدعم الأميركي للقوات الكردية في سوريا لن يستمر على هذا النحو".

ويشكّل ملف دعم الولايات المتحدة لقوّات سوريا الديمقراطية، واحداً من أبرز نقاط الخلاف بين الجانبين.

ويوجه المسؤولون الأتراك وعلى رأسهم أردوغان انتقادات حادة للولايات المتحدة بسبب دعمها المتواصل لقوات قسد، التي كانت قد ساهمت إلى حد كبير في القضاء على وجود تنظيم داعش في مناطق الشمال والشمال الشرقي من سوريا.

ويرى الباحث السياسي رضوان أوغلو أن "العمليّة التركية في شمال شرق سوريا، هي أصعب عمليّة عسكريّة للأتراك ومختلفة عن سابقاتها، وذلك من الناحية السياسيّة".

ويؤكد أوغلو أن العمليّة لا يمكن لها أن تبدأ دون موافقة الولايات المتحدة، والتي يبدو أنها لن تقبل بهذه العمليّة وفق الظروف الراهنة.

ويعتقد الباحث السياسي أن "تركيا ليست لديها مشكلة في دخول قوّات النظام وروسيا إلى تلك المناطق كبديل عن قوّات سوريا الديمقراطية"، وبالتالي التراجع عن العمليّة العسكريّة، لكنه يؤكد في الوقت ذاته أن "هذا كله لا يمكن أن يحدث دون موافقة أميركيّة".

وذكرت مصادر من المعارضة السورية أن تركيا تستعد لإطلاق عمليتين عسكريتين جديدتين في سوريا قد تنطلقان في أيّ لحظة.

وأوضحت المصادر أن التشكيلات المسلحة الموالية لتركيا وضعت في حالة التأهب القتالي التام، تلبية لتوجيهات من أنقرة، حيث تم تقسيم الوحدات المسلحة كي تعمل على عدة اتجاهات في محافظة إدلب وبعض القرى في ريفي مدينتي مارع وأعزاز وقرب مطار منغ العسكري في محيط مدينة منبج، وكذلك عند الحدود مع القامشلي والحسكة.

وتستعد الفصائل السورية المعارضة المدعومة من أنقرة لشن عمليتين عسكريتين في آن واحد، إحداهما في محافظة إدلب بغية دعم التشكيلات المسلحة المتواجدة هناك والثانية في شمال شرق البلاد ضد قوات سوريا الديمقراطية ذات الأغلبية الكردية.

ويرى محللون أن العائق الذي يقف أمام تركيا ليس عسكريّا، حيث أنها تمتلك المعدات العسكرية اللازمة لبدء المعركة في شمال سوريا تزامناً مع التعزيزات العسكريّة التي استقدمتها، وإنما العائق بالدرجة الأولى هو انتظار الوصول إلى توافقات مع الجانبين الأميركي والروسي.

ويشير هؤلاء إلى أن التحرك العسكري التركي للسيطرة على مدن وبلدات استراتيجية في سوريا يحتاج إلى تفاهمات سياسية ممهدة مع الأطراف الدولية الفاعلة، وهو ما ليس متحققا الآن.

وتخضع المعادلة العسكرية في سوريا لحسابات الدول التي لها جيوش على الأرض وتتقاسم النفوذ فيها، إضافة إلى أن العلاقة التركية – الأميركية ليست في أفضل حالاتها الآن.

وشنّت أنقرة والفصائل السورية الموالية لها ثلاث عمليات واسعة النطاق في السنوات الأخيرة (2016 و2017 و2018 وأكتوبر 2019) على طول حدودها مع سوريا، حيث يعيش عدد كبير من الأكراد، لطرد وحدات حماية الشعب الكردية، العمود الفقري لقوات سوريا الديمقراطية، التي تعتبرها أنقرة امتدادا لحزب العمال الكردستاني، لكنها مدعومة من الولايات المتحدة.

وقال العضو في هيئة المصالحة السورية سابقاً عمر رحمون "ربما نحن أمام عملية تركية وشيكة، هدفها تل رفعت في ريف حلب الشمالي ومنبج في ريف حلب الشرقي وعين العرب وعين عيسى وتل تمر".

ورأى رحمون أن "تركيا لا تتجرأ على أن تدخل إلا بموافقة أميركية، وقد انتهت ورقة (قسد) بالنسبة إلى الأميركيين".

ولم يستبعد المحلل العسكري منير الحريري وجود صفقة يتم التحضير لها حاليا بين روسيا وتركيا، تتضمن إطلاق يد القوات التركية شمال سوريا، وإعطائهم المسافة التي يتحدثون عنها، وهي عمق 30 كيلو مترا، بدءا من مدينة عفرين بريف حلب الشمالي، وذلك بمقابل السماح بالقضاء أو تفكيك هيئة تحرير الشام (جبهة النصر سابقا).

عمر رحمون
ورقة قوات سوريا الديمقراطية بالنسبة إلى واشنطن قد انتهت

وبالنظر إلى التطورات الحالية أكد الحريري أن الشهر القادم سيكون حاسما بالنسبة إلى إدلب، وهو شهر الحل العسكري، بالنسبة إلى المناطق اللي تم الاتفاق عليها بين الروس والأتراك.

ويرى خبراء أن أنقرة تريد تحييد تهديد الأكراد الذين استقروا في شمال سوريا. وكان الأتراك سيطروا بين عامي 2016 و2019، على العديد من المناطق هناك، وهم يسيطرون اليوم على الحدود من بندر خان إلى رأس العين، وكذلك من جرابلس إلى ساحل البحر الأبيض المتوسط.

ومع ذلك ، فإن المنطقة الواقعة بين جرابلس وبندر خان كانت في أيدي وحدات حماية الشعب الكردية منذ سنوات عديدة. ومن الأهداف الرئيسة للعملية المقبلة بلدة كوباني الحدودية على بعد 415 كيلومترا شمال شرق دمشق. ويدافع الأكراد عن هذه المدينة منذ عام 2012، ضد داعش أولا، ثم ضد الجيش التركي.

ويفترض هؤلاء أن أنقرة تسعى للسيطرة على المنطقة الواقعة جنوب كوباني من أجل ربط المنطقتين الخاضعتين لسيطرتها ولتحصل على موطئ قدم في شمال سوريا. والهدف الثاني الأقل وضوحًا لأنقرة هو تغطية وكلائها في إدلب من ضربة محتملة لدمشق.

التخلي عن الأكراد سيناريو ليس مستبعدا

الحكومة الأردنية تناقش مسودّتي قانوني الانتخاب والأحزاب

عمان – تشرع الحكومة الأردنية الثلاثاء، في مناقشة مسودتيْ قانونيْ الانتخاب والأحزاب المنبثقتين عن توصيات اللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية، استعدادا لإحالتهما إلى مجلس النواب خلال الأسبوع القادم لإقرارها، فيما يتوقع مراقبون أن يشكل مشروعا القانونين مجالا لخلافات برلمانية في ظل رفض بعض القوى السياسية لما جاء فيهما.

ويعقد مجلس النواب الأردني في الخامس عشر من الشهر الجاري أولى جلسات دورته العادية، وفي عهدته المصادقة على تعديلات اللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية التي أنشأها العاهل الأردني الملك عبدالله الثاني ويدعم توصياتها. وينتظر البرلمان الأردني مناقشات حادة بشأن المصادقة على توصيات اللجنة الملكية التي ستستغرق وقتا طويلا للخوض فيها والمصادقة عليها، حيث يقول هؤلاء إن مناقشة هذه التوصيات لتفعيلها تنذر بخلافات مستقبلية داخل المنظومة السياسية الحالية.

وإثر نشر توصيات اللجنة استعدادا لعرضها على البرلمان كي يتم إقرارها بدأت مشاورات حزبية بغية إقامة تحالفات داخل المجلس وتوحيد المواقف مما جاء فيها، ما يجعل النقاشات بشأنها تستغرق وقتا طويلا لمناقشة التفاصيل الكثيرة التي جاءت بها.

ويتوقع محللون أن تلقى بعض توصيات اللجنة رفضا حزبيا واسعا من أطراف سياسية، قد تعتقد أن إدراج مثل هذه التوصيات في القانون الانتخابي الجديد على سبيل المثال سيقلّص حظوظها الانتخابية.

ومنحت لجنة التحديث السياسي على سبيل المثال الأحزاب حصة كبيرة في البرلمان يقول منتقدون إنها لا تعادل وزنها الحقيقي، بينما استهدفت المكون العشائري القوي اجتماعيا في المملكة.

وتنذر هذه الأجواء بابتداء معركة قوية داخل المنظومة السياسية، حيث يتوقع مراقبون أن يبرز مجددا مصطلح "قوى الشد العكسي" التي تمثل في العرف السياسي الأردني التيار المحافظ الذي يسعى إلى الحفاظ على الوضع الراهن، ويكرس الواقع شبه الريعي للدولة، والذي يساعد هذه القوى على احتكار السلطة والمال.

ويرى هؤلاء أن هذه القوى ستسعى إلى إعاقة الدورة الدستورية لهذه المخرجات، وتوظف حالة اليأس العام والعزوف الشعبي لإضعاف الحالة السياسية بشكل متزايد ووضع العصي في دواليب الإصلاح والتغيير.

وسبق لرئيس الوزراء الأردني بشر الخصاونة أن لمّح إلى هذه النقطة، حينما قال "للنخب السياسية والمجتمع دور أساسي في ترجمة هذه المخرجات إلى واقع ملموس يشهد شحذا لهممنا التي ستكون دائما عالية في إطار هذا التأطير البرامجي للعمل السياسي ضمن سياقات جماعية وحزبية برامجية ووطنية، تلبي تطلعات واحتياجات المواطنين".

ويقول المحلل السياسي رامي عياصرة "تبقى الشكوك قائمة في تحقيق تحديث المنظومة السياسية الذي تنشده اللجنة الملكية طالما لم ترافق مخرجاتها بيئة سياسية تساعدها على أن تؤتي ثمارها".

وأضاف عياصرة أن "التحدي القائم أمام صاحب القرار وجميع أجهزة الدولة يتمثل في إقناع المواطن الأردني بأننا مقبلون على مرحلة جديدة، تشمل تنمية العمل الحزبي ورفع القيود الأمنية المفروضة عليه، بما ينعكس إيجابا على شكل البرلمان القادم".

برلمان منقسم على نفسه

فك الحصار عن شرق السودان يخفف الضغوط عن البرهان

الخرطوم – أعلنت جماعة قبلية الاثنين أنها سترفع مؤقتا حصارا مدته ستة أسابيع على الميناء الرئيسي بالسودان، وذلك بعد أسبوع من استيلاء الجيش على السلطة في انقلاب، في خطوة رأى فيها مراقبون تخفيفا للضغوط الداخلية التي تحاصر قائد الانقلاب في السودان الفريق أول عبدالفتاح البرهان.

واتهم معارضو الانقلاب العسكري الجيش بتدبير حصار ميناء بورتسودان للضغط على الزعماء المدنيين وتبرير خطط إنهاء الحكم المدني في نهاية المطاف. ونفى الجيش وجود أي دور له في الحصار.

وقال عبدالله أوبشار مقرر المجلس الأعلى لنظارات البجا الذي فرض الحصار في سبتمبر إنه تم رفع الحواجز في الميناء وكذلك على الطريق الرئيسي المؤدي إلى الخرطوم اعتبارا من صباح الاثنين ولمدة شهر.

وكان أعضاء من قبيلة البجا قد أغلقوا الميناء المطل على البحر الأحمر في سبتمبر لأن لديهم مجموعة من المطالب منها تغيير الحكومة التي يقودها مدنيون.

وأدى حصار بورتسودان، الذي أغلق مرافئ البحر الأحمر والطريق الرئيسي المؤدي إلى العاصمة، إلى نقص في القمح والوقود وإعادة توجيه الشحنات عبر مصر.

وطالبت الجماعة بتغيير الحكومة المدنية بحكومة تكنوقراط، وإعادة التفاوض على أجزاء من اتفاق السلام المبرم في أكتوبر 2020 مع جماعات متمردة في أنحاء السودان.

وفي الأسبوع الماضي، استولى الجيش السوداني على السلطة في انقلاب واعتقل مسؤولين مدنيين وسياسيين ووعد بتشكيل حكومة جديدة من التكنوقراط. وقوبل الانقلاب بمعارضة واحتجاجات في الشوارع على مدى الأسبوع الماضي.

وقال أوبشار إنه تقرر رفع الحصار للسماح بتشكيل الحكومة الجديدة، لكن سيعاد فرضه بعد شهر واحد لحين تنفيذ بقية مطالب البجا.

ويؤكد البرهان أنه أطاح بالحكومة لتجنب حرب أهلية بعد أن أجج سياسيون مدنيون العداء للقوات المسلحة. ويقول إنه لا يزال ملتزما بالتحول الديمقراطي بما في ذلك الانتخابات بحلول عام 2023 لكنه يفضل حكومة تستبعد السياسيين الحزبيين.

> معارضو الانقلاب يتهمون الجيش بتدبير حصار ميناء بورتسودان للضغط على الزعماء المدنيين وتبرير خطط إنهاء الحكم المدني

وتشكل المعارضة الشعبية الكبيرة أكبر تحد للبرهان منذ إطاحته بحكومة رئيس الوزراء عبدالله حمدوك الاثنين الماضي واعتقاله ساسة بارزين.

ولمواجهة هذه الضغوط، اقترح البرهان تكوين حكومة تكنوقراط برئاسة حمدوك ووعد بعدم التدخل في تركيبتها، إلا أن حمدوك اشترط إطلاق سراح المعتقلين والعودة إلى اتفاق تقاسم السلطة الذي كان قائما قبل الانقلاب.

وكان ضغط المدنيين لتولي قيادة المرحلة الانتقالية من الجيش في الأشهر المقبلة، وهي مسألة لم يتفق عليها الجانبان، من بين مصادر التوتر العديدة بينهما.